جامعة المنصورة
كلية التربية

تصور مقترح لحصول المعلمين على الرخصة التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي بالكويت

إعداد
رياسة سلطان الهذال

إشراف

أ.د/ مهنى محمد إبراهيم غنايم
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنصورة

أ.د/ محمد السيد الإخناوي
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٢٧ – يوليو ٢٠٢٤

تصور مقترح لحصول المعلمين على الرخصة التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي بالكويت

رياسة سلطان الهنال

المقدمة

لقد أصبح التحدي الحقيقي لدى المعلم في أثناء الخدمة هو أن يواجه كافة المتغيرات التي تطول جميع عناصر العملية التعليمية لتحقيق طموحات المجتمع، الأمر الذي يجعله في حاجة إلى مهارات متجددة لملاحقته كافة التطورات العصرية وهي مهارات "لا تكتسب بالصدفة، ولا يمكن مواكبتها بدراسة برنامج ما، بل بدراسة سلسلة متكاملة وشاملة من عمليات التنمية المهنية"، التي أصبحت كما تري الدراسة الحالية ضرورة تربوية لتمكينه من أداء الأدوار الجديدة التى فرضها التغير المعرفي والتطور التقني، ومن ثم وجب على معلم اليوم أن يبذل جهداً ذاتياً ومتواصلاً ليصبح قادر على التعامل مع تلاميذ اليوم، وعلى مساعدتهم في تحقيق ذواتهم المتنوعة والمتعددة من أجل الحصول على الرخصة التعليمية.

وقد أكدت دراسة (Nancy, 2022, 21)أهمية الرخصة المهنية للمعلم تنطلق من سياق تمهين التعليم، لإبراز خصائص مهنة التعليم داخل مؤسسات التعليم قبل الجامعي بصفة خاصة، وذلك وفق ما هو معمول به عالميا ودوليا، بحيث يكون هناك اتفاق من قبل وزارت التربية والتعليم على رخصة مزواله المعلم لمهنة التدريس من أجل تحسين العملية التعليمية، ورقابة جودة التدريس، من خلال الاهتمام بالرخصة التدريسية للمعلمين.

ويرجع الاهتمام بالرخصة التعليمية التي تستهدف رفع كفاءة المعلمين وإكسابهم مجموعة من المهارات والخبرات اللازمة لتطوير أدائهم، من خلال تدريبهم على مجموعة من البرامج والأنشطة والوسائل التي تأتي ملبية لمتطلبات العصر، بحيث تبدأ عقب التخرج وتستمر طوال سنوات العمل المهني، وتتضافر فيها الجهود البشرية، والإمكانات المادية بغية تحسين الأداء الممارس، واعتبار ذلك الرخصة التعليمية من الأولويات القصوى في تطوير أداء المعلمين، استجابة لما تمليه المستجدات الرقمية، وتطويراً لجوانب القصور التي تشوب برامج الإعداد، وقصور في التعامل مع العصر الرقمي. (الدرايسة، ٢٠٢١، ٤٣)

مشكلة الدراسة:

إن قوة التعليم قبل الجامعي أصبحت تكمن في اكتساب مهارات العصر الرقمي وتطبيقها في واقع الحياة التعلمية التي تدعم تطوير المناهج الدراسية، والأساليب التدريسية وفقا لتقانات عصر المعلومات والاتصالات فأصبحت الرقمية مصدر من مصادر التعلم، الأمر الذي يجعل من متطلبات حصول المعلمين على الرخصة المهنية ضرورة تساعد في تقيم مدي كفاءتهم.

وقد عقد وزير التربية بتاريخ (١٧- ٤- ٢٠٢٣) اجتماعا مع المسؤولين يوضح وضع آلية تطبيق اختبار رخصة المعلم والتدريب عليها، وتقنيين أوضاعهم، وتنفيذ اعتماد خطة التدريب الميداني للمشروع، وإعداد البرامج التدريبية اللازمة لمشروع رخصة المعلم في دولة الكويت، إضافة إلى التنسيق مع المدارس للقيام بمتطلبات تطبيق أهداف الرخصة التعليمية، وتحديد مدي

استطاعتهم لعملية التدريسية من أجل مواكبة المهارات الرقمية، وهو ما أكدت عليه عدد من الدراسات، منها مايلي:

دراسة **أماني شريف (٢٠١٩)** التي انطلقت من توضيح أهمية الرخصة التعليمية في أنها تأتي مواكبة لتطورات العصر الرقمي، والتي تساعد على الارتقاء بفكر المعلمين للتعامل مع المعطيات الرقمية الجديدة، ولتأهيلهم للتعامل معها، وأكدت الدراسة أيضا على الرخصة التعليمية تحقق درجة عالية من التمهن في الأداء التدريسي والتعليمي، من أجل تمكين المعلم من العمل التعليمي في القرن الحادي والعشرين.

دراسة **(Singha, 2022)** والتي انطلقت من توضيح أهمية برامج التنمية المهنية للمعلمين في العصر الرقمي من أجل الحصول على الشهادة المهنية للمعلمين، وأكدت الدراسة على أن الرخصة التعليمية هي سمة من سمات التطورات التعليمية، والتي بدورها تستطيع الارتقاء بالأداء الأكاديمي والمهني لكل المعلمات في مختلف التخصصات.

دراسة **عايض (٢٠٢٣)** تلك التي أكدت مميزات الحصول على الرخصة التعليمية في مدارس التربية الخاصة التي تتمثل في: تحفيز المعلمين على النمو المهني، ورفع كفاءة المعلمين في الأداء، ومساعدة المعلمين على تطبيق المعايير المهنية والتربوية، والعمل في بيئات عمل تعليمية لتحقيق الأداء المرتفع.

دراسة **(Solar, 2023)** التي أكدت على مواكبة تطورات العصر الرقمي والتطورات التقنية داخل العملية التعليمية من خلال إيجاد الوعي الرقمي داخل المدارس بحيث يكون لدي المتعلم القدرة على تنظيم المعارف التي يكتسبها، وصنع المشاركة في القرارات التعليمية على نطاق واسع، وتنمية الموارد البشرية التي تمتلك مهارات التعامل الرقمي.

وهذه الدراسات والرؤى كلها تؤكد أن الرخصة التعليمية تقتضي من المسؤولين عن العملية التعليمية بذل كل الجهود التي يمكن للمعلم أن يقوم بها داخل المجتمع الذي يعمل فيه وفق خطة تستهدف الارتقاء بمجهود المعلمين تعتمد على الاتجاهات وطرق التفكير التي تراعي الثورة الرقمية، ويجعل لديه أدوار متنوعة تساعده على تطوير المنظومة التعليمية من قبل خبراء في التربية تستهدف التمكن الرقمي للمعلمين.

وأيضًا تؤكد هذه الدراسات والرؤى على أن المؤسسات التعليمية أصبحت مطالبة بتحقيق معايير الجودة العالمية داخلها حتى يصل المعلم إلى الإتقان المهني، بما يتطلبه ذلك من تصميم وإعداد لمجموعة من البرامج التدريبية، وتطوير برامج التنمية المهنية داخل وخارج المؤسسة التعليمية في ضوء أحدث أساليب التربية وطرق التدريس، وبرامج التوجيه الفني، وغيرها الأمر الذي يجعل مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

" ماالتصور المقترح لحصول المعلمين بالكويت على الرخصة التعليمية ؟ ".

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما الإطار المفاهيمي للرخصة التعليمية للمعلمين؟

٢- ما أهم دواعي ومبررات تطبيق الرخصة التعليمية للمعلمين في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بالكويت؟

٣- ما التصور المقترح لحصول المعلمين على الرخصة التعليمية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في محاولة وضع تصور لحصول معلمي التعليم قبل الجامعي في الكويت على الرخصة المهنية ، وذلك من خلال:

١- التعرف على الإطار المفاهيمي للرخصة التعليمية للمعلمين.
٢- التعرف على أهم دواعي ومبررات تطبيق مفهوم الرخصة التعليمية لمعلمي التعليم قبل الجامعي بالكويت.
٣- وضع مجموعة من الآليات التربوية تساهم في حصول المعلمين على الرخصة التعليمية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في مجموعة من الضرورات، منها:

١- إلقاء الضوء على قضية مجتمعية هامة تؤكد ضرورة النظر باستمرار إلى تطوير أداء وفكر المعلم باعتبارها المدخل الأساسي لمواجهة أزمات التعليم المعاصرة، وضرورة البحث عن تداعيات تفاعل المعلم مع تطورات العصر الرقمية.
٢- إلقاء الضوء على مفهوم الرخصة التعليمية لتحقيق الكفاءة التعليمية، والكشف عن المسؤولية التربوية للمؤسسات التعليمية في تحديد الأدوار التربوية التي تلزم من المعلمين التعامل مع عصر المعرفة وتهيئة البيئة التعليمية الجيدة.
٣- توظيف منظومة المهارات الرقمية في مواجهة التغييرات التي أحدثتها التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا التعليم الرقمية، لدعم كفاية العملية التعليمية ورفعها وتحقيق مبدأ الاستمرارية المهنية للمعلمين من أجل تقليل إشكاليات المعلم المعاصر.

منهج الدراسة:

سوف يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي من خلال عرض وتفسير النتائج والأدبيات ذات الصلة بالدراسة من أجل توضيح مفهوم الرخصة التعليمية، وإلقاء الضوء على أهم مجالات الرخصة التعليمية، وضروراتها بالنسبة للمعلم الكويتي، والكشف عن المعوقات التي تواجه المعلمين في تحقيق هذا الأمر، وصولا إلى وضع مجموعة من المتطلبات التربوية التي تساعد على حصول المعلمين على الرخصة التعليمية .

الدراسات السابقة:

وسوف يتم عرض الدراسات السابقة على محورين من الأقدم إلى الأحدث على النحو التالي:

(١) دراسة أحمد (٢٠١٨) بعنوان: "واقع تمهين التعليم عالمياً في ضوء بعض التجارب المعاصرة"

وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض الفلسفات الجديدة في الارتقاء بمهنة التعليم، ومنها الرخصة التعليمية، وأكدت الدراسة على ضرورة أن يكون هناك شهادة رسمية صادرة عن الدولة تثبت أن المعلم لديه إثبات بمزاولة مهنة التعليم، وأنه يتمتع بمهارات التعلم الذاتي والنمو المهني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، في تحليل إجراءات البحث وأدبياته، واستطاعت أن تتوصل إلى مجموعة من النتائج منها: ضرورة إنشاء مجلس وطني لمعايير مهنة التعليم يعطي شهادات للمعلمين، لتأهيلهم للتعامل مع مستجدات العصر.

دراسة محمد حاجي (٢٠٢٢)، بعنوان: " متطلبات تعزيز التدريس والتعلم باستخدام الأجهزة الرقمية بالمرحلة الابتدائية في ظل تحديات جائحة كورونا بدولة الكويت"

وقد هدفت الدراسة إلى توضيح المهارات المختلفة التي تعزز من استخدام المعلمين للأجهزة الرقمية في مدارس المرحلة الابتدائية في الكويت، وكشف عن العلاقة بين استخدام الأجهزة الرقمية

وقدرتها على تطوير دور المعلم داخل الفصل الدراسي، وكشفت الدراسة من خلال الدراسة الميدانية عن واقع استخدام المعلمين في المرحلة الابتدائية للأجهزة الرقمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: بعض المعلمين ينقصهم مهارات تنمية الذات، وتنمية التعلم مدي الحياة.

دراسة وليد أكبر (٢٠٢٢) بعنوان: "دور مجتمعات التعلم المهنية في تحسين التعليم الثانوي بالكويت دراسة ميدانية"

وقد هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع تحسين الأداء المهني للمعلمين بدولة الكويت، والوقوف على دور مجتمعات التعلم المهنية في الحصول على رخصة القيادة التعليمية لمعلمي التعليم الثانوي، وقد هدفت الدراسة أيضا إلى البحث عن معوقات تحسين الأداء المهني لمعلمي التعليم الثانوي في الكويت، واعتمد البحث على عينه من المعلمين والموجهين والمشرفين، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: تفعيل إجراءات الرقابة والمتابعة داخل المدارس الثانوية بالكويت من أجل الارتقاء بمهنة التدريس.

(١) دراسة محمود عبد الكريم (٢٠٢٣)، بعنوان: " معايير منح الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول".

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمعايير منح الرخصة الدولية لمزاولة مهنة التعليم الثانوي العام في مصر، وقد هدفت الدراسة إلى وضع مجموعة من المعايير وفق محكات معيارية تساعد على تحقيق رخصة القيادة التعليمية لأهدافها، واعتمد البحث على المنهج الوصفي في رصد وتحليل الأدبيات المتعلقة بالموضوع، واعتمد البحث على استبانة مقدمة لمجموعة أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، جامعة المنيا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة امتلاك معلمي التعليم الثانوي للمهارات اللازمة لأداء الأعمال التدريسية بمهارة واقتدار.

دراسة الأتربي (Elatreby, 2015) بعنوان: "License for Professionalizing Education in Egypt as A Way for Professionalizing Teacher's Job". (الترخيص لاحتراف المعلم في مصر كوسيلة لإضفاء الطابع المهني على وظيفة المعلم)

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة متطلبات تفعيل الرخصة التعليمية من أجل النمو المهني للمعلمين في جمهورية مصر العربية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل البحث الذي جاء في إطار نظري، استطاعت من خلاله أن تتوصل إلى مجموعة من النتائج منها: أن هناك ضرورة للتعرف على احتياجات المعلمين المهنية من الحصول على الرخصة التعليمية.

دراسة Kelly & Colby (2020)، بعنوان: "Examining the Perspectives of Elementary Education Teachers"، (دراسة وجهات نظر معلمين التعليم الابتدائي الذين تم إعدادهم من خلال برامج الترخيص التقليدية)

وقد هدفت الدراسة إلى توضيح وجهة نظر المعلمين في برامج الترخيص التي يحصلون عليها أثناء ممارسة الخدمة، وهدفت الدراسة أيضا إلى توضيح أهمية معلم التعليم الابتدائي في الدول المتقدمة بصفة خاصة التي تسعي إلى الحصول على التنافسية في السياق التعليمي بصفة مستمرة. واعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في وصف وتحليل فلسفة برامج الترخيص التي تمنحها الدول إلى المعلمين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المتعددة منها: ضرورة التوسع في حصول المعلمين على الرخصة التعليمية في عصر التحول الرقمي، وفلسفة التنمية المهنية.

(١) دراسة (Pendidikan, 2020)، بعنوان: "Digital education Opportunity, THREATS and Chillness"، (التعليم الرقمي للمعلم فرص وتهديدات)

وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تداعيات عصر التطور الرقمي، وهدفت أيضا إلى توضيح بعض المهارات التي يجب أن تكسبها المؤسسات التعليمية للأفراد داخلها، واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي في الكشف عن إجراءات الدراسة التي جاءت في إطار وصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها: ضرورة استخدام تكنولوجيا التعليم في دعم طرق واستراتيجيات التدريس.

المحور الأول :الإطار المفاهيمي للرخصة التعليمية

تهدف التربية اليوم إلى صنع إنسان قادر على تعليم نفسه بصورة دائمة ومستمرة، كما تهدف إلى إحداث التحول في هدف التربية من الحصول على المعرفة إلى الوصول إلى مصادر المعرفة وتوظيفها في حل مشكلاتهم، وصنع المتعلم الذي يتحلى بالتفكير الناقد، والقادر على التعامل مع كافة المعطيات التكنولوجية في عصر يعيش فيه الفرد في كيان اجتماعي يضم النخب من المعلمين.

وكل هذه التحولات فرضت كما تؤكد دراسة خولة (٢٠٢١، ٥٦) مجموعة تحولات جمة على العملية التربوية بشكل عام، وعلى أدوار المعلم وموقفه من العملية التربوية بشكل خاص، فالمعلم يمثل ثقافة المجتمع، وهو أحد مصادر السلطة والمعرفة بالنسبة للتلاميذ، حيث فرضت تطورات العصر الحالي على المعلم أن يتدرب على كيفية تحقيق التكامل بين المصادر المعرفية والمجتمعية والمدرسية، و ترسيخ ثقافية مدرسية تلائم تجديد المعلم لنفسه باستمرار من أجل تحقيق رسالة المدرسة.

وتحقيق رسالة المدرسة اليوم فرضت على المعلمين التكيف مع مستجدات الساحة التعليمية، والوعي الاجتماعي، والشعور بالمصلحة العامة، الأمر الذي يجعل من الرخصة التعليمية ضرورة مهنية تتماشي مع الصالح التعليمي من أجل توفير جو من التفاعل الاجتماعي القائم على جودة التعليم.

(١) مفهوم الرخصة التعليمية:

في ظل التطورات التي تشهدها العملية التعليمية، يعتبر مفهوم الرخصة التعليمية من المفاهيم التي تساعد المعلمين على تطوير أساليبهم التعليمية، والالتحاق بالبرامج التدريبية، وذلك من أجل تطوير المواقف التعليمية بجميع عناصرها وجوانبها، ومتابعة المستجدات العلمية والمهنية، والانفتاح على المعارف، وبناء العلاقات الايجابية في العصر الرقمي، واستخدام أشكال التعلم الذاتي التي تفعل من الارتقاء بأدوار المعلم، الأمر الذي أدي إلى تعدد تعريفات الرخصة التعليمية، ومنها:

عرفها دراسة عيد (٢٠١٩، ٧٦) على أنها" إعادة تأهيل المعلمين بمجموعة من الخبرات والأفكار الجديدة مبنية على معارف وقيم واتجاهات تم تنفيذها بناء على معايير ومؤشرات بمواصفات محددة وتؤدي الى تغيير سلوكيات المعملين."

عرفها **قاسم (٢٠١٧)** على أنها " الشهادة الرسمية الصادرة بواسطة الدولة أو جهة مسؤولة عن التعليم لتكون بمثابة دليل لممارسة المعلم لمهنة التعليم."

وعرفها **حربي (٢٠١٨)** على أنها: " أداة فعالة لتوفير الرقابة على جودة العملية التدريسية، تسمح للمعلمين بممارسة أدوارهم التعليمية على الوجه المطلوب في العصر الحالي."

وعرفها أيضًا **الغامدي (٢٠٢٣)** على أنها: " الآلية التي يتم بمقتضاها امتلاك المعلمين إلى الحد الأقصي من المعارف وتنويع المهارات وامتلاك المواصفات المطلوبة للعمل في مهنة التعليم."

ويعرفها البحث الحالي على أنها: "وثيقة تصدرها الهيئات، وفق مجموعة من المعايير والإجراءات المحددة بحيث يكون صحابها مؤهلاً لحمل رسالة مهنة التعليم، وفق عدد محدد من السنوات يمكن تجديها بصفة مستمرة بشكل قانوني كمعلم في الدولة .

(٢) أهداف الرخصة التعليمية:

تنطلق أهداف الرخصة التعليمية من حزمة مبادرات ومقاربات الإصلاح والتجديد التي تسعي الدول عبر مؤسساتها المختلفة إلى تحقيقها، ويتعدى دورها إلى العملية التربوية كلها، حيث تبرز أهمية المعلم في العناية به وتقديره كإنسان وكمواطن وكمهني بالدرجة الأولي، بحيث يحظي المعلم بالتقدير والرعاية والإعداد بالمقدار والنوعية التي يقرضها دور التطورات الرقمية التي ينبغي أن يتناسب مع مقدار الاهتمام بمهنة التعليم، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد أهداف الرخصة التعليمية للمعلم؛ منها مايلي:

١- الحاجة إلى تحقيق الذات: من خلال تحقيق النشاطات التي تبعث في المعلم الشعور بالثقة والاعتبار والتقدير والاعتزاز بنمط عمله، وإحداث التغذية الراجعة التي تقضي بتزويد التلاميذ بمعلومات عن مدى التقدم الذي يحرزونه في اتجاه تحقيق أهداف الرخصة التعليمية، وتوظيفها في توفير دافعية عالية للتعليم المدرسي. (الميعان، ٢٠١٢، ص ٨٧)

٢- تنمية المعلم تنمية شاملة بالكشف عن قدراته واستعداداته، وإعانته على إنماء مهنة التعليم، ليواكب التطورات الحادثة في الأنظمة التربوية، والإلمام بمجموعة من القرارات والقوانين التي تحكم تنظيم العملية التعليمية بأكملها. (TONY,2017, 90)

٣- تزويد المعلمين بحصيلة فكرية من المعلومات والمفاهيم الأساسية في التخصص الذي يحترف تدريسه بما ينمي من مستواه التحصيلي والنظري والعملي، ويكون قادرا على تأدية عمله بمهارة، وإدارة عمله التدريسي، والتحكم فيه وذلك لتنظيم العمل، وتوفير مجموعة من المهارات والمواهب والمسؤوليات من أجل إيصال المعلومات بشكل سليم.(عويجي، ٢٠٢٢، ٢١)

٤- الاستخدام الإبداعي والتوظيف الفعال لتكنولوجيا المعلومات، واستخدامها و تحقيق تعليم نوعي للطلاب يستند إلى قاعدة فكرية تمكن المعلم من امتلاك مهارات التحاور، والاتصال الفعال مع الآخرين، واعتماد أساليب التدريس القائم على التكنولوجيا الذي يحقق كفاءة عالية في استخدام التعلم النقال وأدوات الاتصال التي تحقق فردية التعلم.

ولما كانت المنظومة التعليمية في الكويت مطالبة بإيجاد جيل جديد من المعلمين القادرين على إدارة وقيادة المنظومة التعليمية؛ فقد أشارت دراسة يوسف وخالد (٢٠٢٣) إلى أن أهداف الرخصة التعليمية تهدف إلى ما يلي:

١- رفع الكفاءة المهنية للمعلم الكويتي، وعدم برامج التنمية المهنية التي تقدم له في شتي المجالات التي تعزز من فرص التطور المهني.

٢- وضع أسس يتم من خلالها قياس واختيار المعلمين من أجل تطويرهم، وتقييم مستوي أدائهم سعيا لتحقيق الجودة التعليمية.

٣- دعم التخطيط لعملية التطوير المستمر على مستوي المدارس الكويتية باستخدام التقنيات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة.

٤- تفعيل اللامركزية التعليمية من خلال تفويض الصلاحيات للمعلمين والمديرين وكل من يعمل داخل وزارة التربية والتعليم.

٥- تقييم مهارات المعلمين وفق أساليب حديثة، ونظام صارم ومستقل قائم على معايير محددة، وشكل متفق عليه يراعي معايير التمهن للتعليم العالمية.

٦- إصدار دليل شامل يعمل على وضع مجموعة من المتطلبات التي تحقق الرخصة التعليمية للمعلمين في الكويت.

(٣) دوافع الرخصة المهنية للمعلمين:

يعد الترخيص لمهنة التعليم بمثابة حماية للمجتمع التعليمي؛ لأنه يفرض على كل من يرغب في العمل التدريسي الوفاء بالحد الأدنى من معايير مهنة التعليم، بحيث يعطي للمعلم ترخيصا يساعده على ممارسة المهنة وفق معايير محددة، هدفها التأكد من أن الشخص المصرح له على قدر من الكفاءة المهنية، الأمر الذي يؤدى إلى تعدد دوافع الرخصة المهنية، ومنها كما أشارت عدد من الأدبيات التربوية ما يلي:

(٤) رفع الكفاءة المهنية والأكاديمية للمعلمين:

إن الرخصة التعليمية تهدف إلى الارتقاء بالتعليم، وجعله مهنة واضحة المعالم وفقا لمجموعة من المعايير المهنية والأكاديمية، تتمثل في أربعة معايير من شأنها رفع الكفاءة المهنية للمعلمين، تتمثل فيما يلي:

- **المعيار الأول: الخبرة المهنية التي مر بها المعلم،** والتي تجعله مؤهلا تأهيلا تربويا وأكاديميا يستطيع من خلالها فهم تغييرات وتطورات العملية التعليمية، وذلك وفق التوجهات المستحدثة، وتقديم المفاهيم المتقدمة التي تتصل بطرق التدريس وتطوير المناهج، وتؤدى إلى قدرة جميع أعضاء الهيئة التدريسية داخل المدارس على رفح خبراتهم المهنية. (عباس، ٢٠١٢، ٩٨)
- **المعيار الثاني: برامج التدريب،** وتتمثل في تنويع برامج التدريب التربوي ومجالاته، وتصميم البرامج الجديدة، والإيجابية في برامج التنمية المهنية والتدريبية، والتدريب على برمجيات الحاسوب، والتعليم عن بعد، وتطوير كفايات ومهارات التقييم بكل أنواعها. (الملحي، ٢٠٢١، ص ٣٢٤)
- **المعيار الثالث: صقل المهارات التعليمية ومحاولة الارتقاء بالمعلمين للوصول إلى الجودة التعليمية،** من خلال تنمية الاتجاهات السلمية لدى المعلمين، ومحاولة تنمية الخبرات المختلفة في مجال المادة التعليمية، وطرق التدريس، واستخدام التكنولوجيا للوصول لتنمية مهنية متميزة تحقق نتائج تنموية قيمة. (صالح، ٢٠٢٤، ٦٨)
- **المعيار الرابع: دمج التكنولوجيا المتقدمة في كافة أنشطة التعليم داخل الفصل الدراسي،** ومحاولة الاستفادة من عمليات التغذية الراجعة لمواجهة التغيرات والمستجدات في البيئة التربوية والتكنولوجية الجديدة، وقياس أثر كل ذلك على سلوك المعلمين.

(٥) تحقيق جودة العملية التعليمية :

إن الترخيص للعملية التعليمية أصبح يمثل توجها عالميا، يستهدف تجويد منظومة التعليم، من خلال معالجة أوجه القصور والضعف، حيث إن نظام الترخيص لمهنة التعليم يشير دوما إلى رفع الجودة التعليمية داخل المؤسسات التعلمية، وزيادة توافق مخرجاتها مع متطلبات التطوير، بما يؤدى إلى تطوير النظام التعليمي عن الاهتمام بالطلاب، والبدء بالاهتمام بفلسفة الجودة التعليمية، واستمرارية التطوير.

إن تجويد العملية التعليمية تتضمن مجموعة من التنظيمات الاستراتيجية طويلة الأجل، تساعد على تحسين جوانب العملية التعليمية، حيث إن الرخصة التعليمية يمكن لها أن تعمل على تحقيق الجودة التعليمية في أداء المعلم من خلال ما حددته دراسة خالد مطلق (٢٠٢١) فيما يلي :

- تنمية قدرات المعلم على الاستثمار الأمثل والفعال للإدارة الصفية في إطار التوافق مع متطلبات المجتمع التعليمي.

- التحسين المستمر لأداء المعلم، وإجراء التحسينات المستمرة في العملية التعليمية بطريقة مستمرة من خلال تحليل أداء المعلم باستمرار.
- إيجاد نظام لتحقيق المحاسبية التعليمية للمعلمين وفق المعايير التي تعتمدها فلسفة الرخصة المهنية للكشف عن مواطن الضعف في النظام التعليمي.
- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوي الأداء لجميع العاملين داخل المؤسسة التعليمية، مما يساعد على رفع كفاءة الأداء المدرسي.

وهذه الأمور تمثل نهضة في جودة العملية التعليمية، بحيث تعد ركيزة في تحقيق أهداف العملية التعليمية، وتحقق المردود الفعلي لنتائج العمل المدرسي بناء على رغبات وحاجات المستفيدين من العملية التعليمية، وبناء على الخطط الموضوعة لمتطلبات جودة الموارد البشرية داخل المدارس، والقدرة على تأسيس مخططات تحسين الإدارة المدرسية، والمعلمين، وفعالية شرائح جميع المجتمع لدعم جودة العملية التعليمية.

(١) مواكبة تنامي المعارف:

لقد أدى التفجر المعرفي إلى حدوث تغير في كيف المعارف، وي ظهور الحاجة إلى مجموعة من التخصصات الدقيقة نتيجة صعوبة تقديم كل المعارف في تخصص واحد، فأصبح المعلم مطالب بمواكبة العصر المعرفي الذي يعد المصدر الرئيس والفاعل في الحياة التعليمية للمعلمين والتلاميذ بصفة خاصة، فالحصول على المعارف هو الذي يمكن المعلم من تحليل المواقف وإيجاد الحلول المناسبة لآية مشكلة إدارية أو سياسية، ومحاولة اتخاذ القرار السليم والمؤثر بما يملكه من رصيد معلوماتي متاح.

إن من أهم دوافع الرخصة التعليمية تنامي المعارف لدي المتعلم على اعتبار أن مهنة التعليم من أنبل المهن التي تتطلب تنامي المعارف من أجل إحداث التوازن بين ما درسه المعلم في مؤسسات الإعداد، وبين متطلبات تحديث نظم التعليم وتنوع أنماطه والتكيف مع المتغيرات المعرفية والتكنولوجية المتسارعة، التي تواجهها المدرسة، وتنامي المعارف للمعلم من شأنه أن يساعد المعلم على الارتقاء في كافة مناحي الحياة، الأمر الذي يترك مجتمع تعليمي وثيق الارتباط بقيم الحداثة التي لا تقتصر على تحصيل المعرفة من مصدر واحد، وإنما من المصادر المتعددة، التي تساعد المعلم كما تؤكد دراسة بدوي (٢٠١٣، ٤١) على ما يلي:

- بناء المعلم القادر على المشاركة والمنافسة، بحيث يكون له هويته ذات النسق العربي الذي يعيش داخلة تجعل المعلم لا يشعر بالاغتراب عن مجتمعه.
- تجديد التعليم في سياق تجديد المجتمع الذي يتطلب الحوار الجاد المتواصل مع تنامي المعارف وتجديد العملية التربوية في الحاضر والمستقبل.
- تحقيق التثقيف العلمي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في تعويد الطلاب التفكير العلمي والمنهج العقلاني والاتسام بمهارات الإبداع وفهم الحياة والقضايا العلمية، وتوضيح دورها الايجابي في تحرير عقل المعلم من التعصب في الرأي.

(٢) مواكبة تطورات العصر التكنولوجي

وينطلق هذا الدافع من مجموعة من المؤشرات التي تظهر مدي نجاح المؤسسات التعليمية في استفادة المعلمين من مصادر التكنولوجيا المتوفرة في المدارس، وكيفية الوصول إليها، تتمثل في تخطيط وإعداد الدروس اليومية، وكذلك في تخطيط تصميم وتعليم التكنولوجيا التي تغني أنشطة التعلم، وتربط معايير المحتوي التعليمي مع معايير التكنولوجيا، وتغذي حاجات المتعلمين بالصورة التي تجعل المتعلم متشوق لما يتعلمه.

والرخصة المهنية تستطيع أن تساعد المعلم على أن يكون يوجه فوائد التكنولوجيا لتفعيل التعلم إلى أقصي مدي، ولتعزيز مهارات التفكير العالي، و دمج التكنولوجيا في صناعة تقييم الأنشطة الطلابية بما يحقق الاستفادة منها، واستعمال التعليم عن بعض، وتطبيق مصادر الانترنت لدعم حل المشكلات وصناعة القرار، وتفعيل التطبيقات الفورية التي تفعل من التفاعل الصفي تلك التي تؤكد مبدأ التنوع وتتيح الوصول للمصادر التكنولوجية في التعليم. (ليو، ٢٠١٧، ١٣٤)

هذه المصادر تساعده على التمكن من تفعيل الرقمية التعليمية من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات المعتمدة على الشبكة المعلوماتية للتغلب على العديد من سلبيات التعلم التقليدي، ورفع الطاقة الاستيعابية، وإعداد المحتوي التعليمي في إطار المادة أو المقرر الدراسي بطريقة واقعية ومنظمة، وتوفير العديد من التمارين والدراسات لمساعدة الطلاب على فهم المحتوي العلمي وفقا لقدراتهم ومستواهم العقلي.

(٣) تحقيق الاصلاح التربوي:

تأتي الرخصة التعليمية من كونها أصبحت من مداخل تحقيق التغيير التربوي المطلوب إحداثه داخل المجتمع، ذلك التغيير الذي يتطلب التكاتف من جميع أفراد المجتمع لتستطيع تحقيقه، فيصعب على النظام التعليمي أن يقف سلبيا أمام متغيرات وتطورات تحدث في الأنظمة التربوية العالمية من حوله، لذ أصبحت هناك حاجة ملحة لتحقيق الاصلاح التربوي في المؤسسات التعليمية.

هذا الاصلاح ينطلق من تطوير المهارات والكفاءات الجديدة للمعلمين، ليظلوا قادرين على المنافسة ومواكبة تطورات عصر المعلومات، والمشاركة في إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها، والمشاركة المجتمعية التي تستوجب إحداث الاصلاح التربوي للشأن العام الذي يتلاءم مع إصلاح المنتج التربوي الحالي.(دغسان، ٢٠٢٣، ٩٥).

على ضرورة أن يكون الاصلاح التربوي ضرورة للمعلم للتمكن الواعي والسليم مع ما تواجهه النظم التعليمية من التحديات المعاصرة، والتي تجبر المعلم في فصله الدراسي على أن يكون محترفا ليس فقط في تقديم نوعية التعليم، وإنما في التأكيد على أن يقدم العملية التعليمية بجودة عالية وفي هذا السياق أكدت حفيظ محمود (٢٠١٧، ٨٢) على مايلي :

- القدرة على البحث حيث يتيح النظام التعليمي للطلاب فرصا للبحث والتحري عن المعلومات المستهدفة عن طريق التواصل مع الشبكات المحلية والعالمية، حيث يقوم الطلاب بمساعدة المعلمين يجمع المعلومات ونقدها.
- تقديم نمطا من التعليم الديمقراطي بحيث يساعد المعلم الطلاب على أن يتعلم كل طالب وفقا لقدراته واستعداداته، ويستطيع المتعلم أن يعلمهم بحرية تامة في ضوء اللوائح والقوانين المدرسية، من خلال استخدام أسلوب الاتصال المتعدد الذي يسمح للمتعلمين بالمناقشات مع كافة أطراف العملية التعليمية.

المحور الثاني: فلسفة الرخصة التعليمية في الكويت

المحور الثاني: مستويات حصول المعلمين على الرخصة التعليمية:

إن مهنة التعليم لها دستورها الأخلاقي الذي ينبع من الإطار العام للمجتمع، والمفترض أن يرتبط به جميع المعلمين، ويتمسكون به ويطبقون قيمه ومبادئه على جميع أنواع السلوك، ولذا حرصت الكويت على أن يكون هناك تدرجا في مستويات حصول المعلمين على الرخصة، حيث يشير الواقع الفعلي للمركز الوطني لتطوير التعليم بالكويت إلى أنه قد حقق مستويات عالية من الأداء والانجازات المتعلقة ببرامج تدريب المعلمين وترقيتهم، واقتراح مجموعة من السياسات ونظم تقويم الأداء المهني للمعلمين، ودعم وحدات التدريب، والتقويم بالأداء العام للمدارس للارتقاء بالأداء المهني للمعلمين، وذلك من خلال مجموعة من المستويات، هي:

المستوى الأول: المعلم الممارس.

ويختص هذا المستوي بالمعلم الممارس، والذي سيقوم بالتسجيل في برنامج الرخصة دون الدخول في الاختبار، ويعرفالمعلم الممارس كما تري دراسه أحمد نجيب (٢٠٢١) على أنه "ذاك المعلم المتمكن من المعرفة والمهارات الأساسية من مجال التخصص، يكون لديه مجموعة من الاتجاهات الايجابية نحو مهنة التعليم، ويطبق المعرفة والمهارة في المواقف المختلفة لتحسين تعليم وتعلم الطلاب، والمشاركة في مجتمعات التعلم، والالتزام بتطوير وتحديث المعارف وفق توجهات العصر تحت إشراف ودعم الخبراء."

ويظهر عمل المعلم الممارس كما حددته دراسة حراصي (٢٠٢٢، ١١٨) فيما يلي :

- قدرته على مناقشة الأفكار المختلفة، وتقبل وجهات النظر وتوظيف المواقف الصفية في تنمية الحوار، وتقبل الرأي الآخر.
- إثراء الفكر من خلال الانفتاح على الثقافات الآخري، وتصميم الأنشطة والواجبات التي تعزز احترام ثقافة الآخرين، بحيث يكون له مجموعة من الانجازات في الميدان التربوي.
- يستطيع إحداث التطوير الحقيقي بما يتفق مع قدراته وإمكانياته وظروف حياته على أساس العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالعمل المدرسي.

المستوى الثاني: المعلم المشارك

حيث يحصل المعلم على لقب المشارك حين يشير إلى المعلم الذي يطبق أساليب التدريس الحديثة، ويستخدم تقنيات تعليمية متقدمة لتحفيز وتعزيز سلوكيات الطلاب، وذلك من أجل تحقيق الجودة التعليمية لتحقيق أفضل النتائج، ويشترط في المعلم المشارك مجموعة من الشروط حددتها دراسة جواهر (٢٠٢٢) فيما يلي :

- تحديد مجموعة من الأهداف الإجرائية التي تحقق نجاح المنتج التعليمي.
- تنفيذ السياسات المتعلقة بمنظومة التأهيل والتدريب، ومحاولة تطوير برامجها لمواجهة التحديات ومواكبة الظروف.
- تقديم حوافز المعلمين لصنع بيئة تعليمية شاملة ومنتجة للفكر البناء، من أجل تقليل المشكلات التي تواجه داخل وخارج غرفة الصف.
- التمكن من التزود بالمعرفة من مختلف مصادرها المتاحة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، دون الاقتصار على مصدر واحد فقط للتعليم.

المستوى الثالث: المعلم المتقدم.

هو ذلك المعلم الذي يعلو بدرجة كبيرة عن المعلم الممارس، ويكون قد اكتسب مجموعة من الخبرات والمهارات التي تمكن المعلم باقتدار من إدارة العملية التعليمية التي ينتمي إليها، وتجعله يتقبل الأخطاء، ويعمل على تطوير الذات. ولكى يتمكن المعلم من الترقية من المعلم الممارس، إلى المعلم المتقدم لابد أن تتوفر من الحصول على هذه الترقية، لابد وأن يمر بمجموعة من الشروط منها كما حددتها دراسة سالم (٢٠٢٣، ٨٧٦) ما يلي:

- أن يحصل المعلم على تقديرات جيد جدا في أدائه السنوي للسنوات الدراسية التي قام بالعمل فيها .
- اتقان مهارات القيادة التعليمية، والتمكن من تحديد الأعمال والواجبات التي يقوم بها التلاميذ داخل وخارج الصف الدراسي، وإجادة ما يثيرونه من قضايا.
- التعامل مع التحديات الرقمية بشكل محترف، باعتبارها من القضايا ذات الأهمية في الواقع المجتمعي التي تساعد بترقية المعلمين.

- لابد أن يكون قد مر أكثر من عامين على آخر ترقية مر بها المعلم.

المستوى الرابع:المعلم الخبير .

إن الحاصلين على الرخصة سيكون لهم أولوية التعيين بحسب احتياجات الوزارة قبل زملائهم غير الحاصلين عليها، إضافة إلى أنها ستحدد مدى امكانية استمرارهم في سلك التعليم أو ترقياتهم مستقبلا، منوهة إلى أن الرخصة سترتبط بمكافآت الأعمال الممتازة وبعض المزايا المالية بالنسبة للمعلمين الجدد، فيما سيتم ربطها بمزايا المعلمين القدامى مستقبلا بعد ادخال بعض التعديلات على القرارات والقوانين ذات الصلة.

والمعلم الخبير هو ذلك المعلم الذي تم اختياره كمدرس قيادي، بالغ الأهمية داخل المدرسة، يشارك في كافة الأحداث والمبادرات الرائدة، يساعد في عملية تقييم وتحسين نتائج المنتج التعليمي لأنه يمتلك قوة تأثيرية وإدارية في نفوس المتعلمين.(مزكي، ٢٠١٧، ٩٥)

والمعلم الخبير هو آخر درجة من تصنيفات المعلم، لأنه يكون قد امتلك درجة كبيرة من القدرات والخبرات التي تمكنه من الوصول إلى دور رقابي وإشرافي يمكنه من التدريس المعتمد على الاحترافية، حيث إن المعلم الخبير يلعب دورا كبيرا في تحسين المنظومة التعليمية؛ حيث له عدد من الميزات من أهمها كما حددتها دراسة بدوي (٢٠١٦) فيما يلى:

- تطوير المبادرات المدرسية التي تدعم تطوير وتحسين المنظومة التعليمية لمواكبة كافة التغييرات التي تهدف إلى التعايش في القرن الحادي والعشرين متنوع المهارات.
- الالتزام بالسلوك الأخلاقي الذي يجعل المعلم قدوة لكل من ينتسب إلى العملية التعليمية.
- القدرة على فهم طرق التدريس الإبداعية لتحسين عملية التعليم والتعلم.
- تطوير المبادرات المدرسية التي تؤكد على الهوية الوطنية والثقافة العربية، والتي تهدف إلى احترام التنوع والاختلاف وتعزيز المسؤولية الوطنية.

وأشارت دراسة مجدى المهدي (٢٠٢٣) أن المعلم الخبير هو الذي يتصف بالتعاون والديمقراطية والتعاطف ومراعاة الفروق الفردية، والصبر، وسعة الميول والاتجاهات والاهتمامات، والمظهر الشخصي والمزاج والمرح، والعدل وعدم التحيز، والاهتمام بمشكلات الطلاب، واستخدام الثواب والعقاب في وقته المناسب، وتحقيق الكفاءة في التعليم، والحس الفكاهي، والاهتمام بمشكلات الطلاب المختلفة.

المحور الثالث: الأساليب المتبعة في تحقيق الرخصة التعليمية:

(١) تنويع برامج التنمية المهنية:

إن التنمية المهنية عملية متكاملة الأركان لأنها عملية نمو شاملة لجميع مقومات مهنة التعليم، وتساعد على تجويد المسؤولية التربوية للمعلمين، و تحسين كفاءاتهم في ضوء مجموعة من المعارف والمهارات السلوكية التي يتطلبها العمل التعليمي من أجل رفع الأداء المهني وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية داخل المدرسة.

الأمر الذي يؤكد على أهمية برامج التنمية المهنية التي تقدم للمعلمين، وفي هذا السياق أكدت دراسة على أن برامج التنمية المهنية تتبع مجموعة من الأساليب منها كما أكدت دراسة رمضان (٢٠٢٣، ٥١) :

- مشاركة المعلمين في برامج التدريب التي تتبع العصر الرقمي، من أجل مساعدتهم على تطوير استراتيجيات التدريس داخل غرفة الصف.
- تزويد المعلمين بكل ما هو جديد في مجال التخصص بحيث يساير طبيعة التطورات التعليمية لمهارات القرن الحادي والعشرين.

- مشاركة المعلمين في تحديد نوعية برامج التنمية المهنية التي يحتاجون إليها، بحيث تعتبر فرصة تجعلهم يستطيعون حل مشكلات العملية التعليمية.
- إعداد مجموعة من الأنشطة التي تنمي عادات القراءة الحرة، من خلال إعداد بعض الأدلة والمراجع الإرشادية في شتي المجالات لكي يستفيد منها جميع المنتسبين للعملية التعليمية، بحيث تستخدم كمصادر للإفادة، وتجهيز حجرة الصف بأعلى التقنيات.
- إعداد برامج التعلم الذاتي التي تساعد على تحقيق تنمية المعلم طوال حياته المهنية، وتحسين فعالية العملية التعليمية، وتحقيق الجودة في الأداء التعليمي، بحيث يخضع المعلمون في المهنة إلى عمليات تقويم مستمرة للتأكد من حسن سيرهم وتطورهم بما يتناسب مع المتغيرات المتسارعة التي يحدثها تطورات التحول الرقمي.(حسن، ٢٠١٩، ٣٢١)

(٢) مجتمعات التعلم المهنية:

تعتبر مجتمعات التعلم المهنية أحد الأساليب الحديثة التي تساعد المعلمين الحصول على الرخصة التعليمية، حيث إنها أسلوب فعال في تحسين أداء التعليم التعلم، وذلك من خلال الدفع الدائم بالمدرسة نحو التقدم، وتحويل دور المعلم من المعلم الملقن، إلى المعلم المبدع المبتكر القادر على تشجيع كافة أنواع المبادرات التربوية الفعالة بين كافة أفراد المجتمع التعليمي، وتنطلق مجتمعات التعلم المهنية من خلال ما كما أكدت دراسة نجيب (٢٠٢١، ٣٨٧) من خلال ما يلي

- التأكيد على الشراكة المجتمعية بين أجهزة خدمة المجتمع، والمجتمع المحلي ومؤسساته التعليمية المختلفة، والمسؤولين عن التدريب بوزارة التربية والتعليم والجامعات، من أجل تكثيف مجتمعات التعلم المهنية للمعلمين.
- استقطاب الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه وتقديم الحوافز التشجيعية لهم بحيث تلبي مجتمعات التعلم المهنية التوظيف الفعال للتعليم الرقمي داخل المدارس .
- تطوير المناهج التعليمية، والتغلب على المشكلات التي تواجه المعلمين في تقديمها، بما يساهم في تحقيق التعليم القائم على الكفاءة ودعم الكفاءات النادرة من المعلم المحترف.
- تحقيق عدالة التمدرس بمراعاة تنمية كل طالب إلى أقصي ما تستطيع قدرات المعلم، واستعداداته، وبلا تحيز على أساس النوع الاجتماعي، والعرق والجنس.

(٣) التدريب على التحول الرقمي في التعليم:

ويتطلب التحول الرقمي تمكين فكر الإبداع وثقافته فى بيئة العمل التعليمية، ويشمل تغيير مكونات البيئة التحتية، ونماذج العمل، انتهاء بتسويق المنتج التعليمي. والتحول الرقمى داخل المدارس يعكس توغل تطبيقات العصر الرقمي في إعادة تشكيل الطريقة التي يفكر ويتواصل بها المتعلم والمعلم مع التحديات التعليمية، وتقوم وزارة التعليم في الكويت على دعم التحول الرقمي في التعليم من خلال مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقدمها للمعلمين، منها كما أكدت دراسة حمور (٢٠٢٣، ٩٧):

- تدريب المعلمين على النمط العلمي الاستكشافي: وهو نمط من الألعاب التعليمية يهدف إلى تنمية التفكير القائم على الابتكار والإبداع والتفكير المنطقي لدى كل المعلمين، بما يحقق دافعية المعلمين في التكيف مع كل ما هو جديد، ويشترط هذا النمط إيجابية العلمين مع بعضهم البعض، وتفاعلهم مع الأنماط الاستكشافية في العصر الرقمي.
- نظم البرمجة التي تستخدم في حل المشكلات التعليمية، وتضمين التطبيقات والبرامج الذكية خلاصة المعارف، والكشف عن العلاقات والروابط، وطرق نقل الخبرات، والتركيز على امتلاك أدوات المعرفة التي تنمى مهارات التعلم الذاتي، ومهارات التفكير الناقد.

- الانفتاح لوجهات النظر الابتكارية التي تراعي الحداثة في تقديم المواد التعليمية، ومسايرة التكنولوجيا، وتطوير قدرات الطلاب في التدريس والتعليم من خلال التعلم التعاوني، الذي يعكس خبرات الطلبة المعرفية والمهارية والوجدانية التي تساعد في الحصول على مخرجات تعلم تقيدهم في الحياة الواقعية.(Judy, 2018, 54)

المحور الرابع : تصور مقترح لتحقيق الرخصة التعليمية في مراحل التعليم قبل الجامعي بالكويت:

أهداف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح إلى حصول المعلمين على الرخصة المهنية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بالكويت ، وتدريب المعلمين على بعض المهارات الأساسية لتفعيل الوسائط المتعددة التفاعلية وتوظيفها بطريقة تساهم بدور فعال في تنمية قدرات الطلاب، ومساعدتهم في إعداد المواد التعليمية للطلاب، وتعويض نقص الخبرة لديهم.

منطلقات التصور المقترح

تتمثل منطلقات التصور المقترح فيما يلي:

١. ضرورة تنوع أدور المعلمين في المدرسة في ظل التطورات العلمية والمعرفية التي يشهدها العصر الحالى، هذه الأدوار تتطلب حصول المعلمين على الرخصة المهنية لتنمية المعلم طوال حياته المهنية وتحسين فاعلية التعليم وضبط جودته، وذلك بإخضاع المعلمين عمليات تقويم مستمرة، للتأكد من تطورهم بما يتناغم مع احتياجات التعليم المتغيرة.

٢. ضرورة نشر ثقافة الرخصة التعليمية بين المعلمين داخل المدارس، وذلك من أجل استمرار ارتفاع مستوى أداء العاملين والمعلمين بالمؤسسة التعليمية.

٣. توزيع المهام الخاصة بالرخصة التعليمية وفق القدرات والمهارات الشخصية لكل معلم لذلك من الضروري اعتماد التحولات الرقمية في عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء التعليمي في المؤسسات التعليمية.

متطلبات تحقيق التصور المقترح

١) المتطلبات الخاصة بالمعلمين:

وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

١- تدريب المعلمين على بعض المهارات الأساسية لتفعيل الوسائط المتعددة التفاعلية وتوظيفها بطريقة تساهم بدور فعال في تنمية قدرات الطلاب، ومساعدتهم في إعداد المواد التعليمية للطلاب، وتعويض نقص الخبرة لديهم.

٢- تطوير التعامل مع الحقيبة التعليمية الإلكترونية للمدرس والطالب، وتعليمهم طريقة تحديثها وتطويرها بما يساعد على إثراء الموقف التعليمي.

٣- تعزيز الثقة لدى المعلم بتطوير مهاراته التكنولوجية، وذلك من خلال إعطاءه فرصة للتعلم من خلال الوسائط التكنولوجية، الأمر الذى يساعد على التوجه الايجابي بالتعامل الإلكتروني.

٤- تجنب المشكلات التي تمنع من تحقيق الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومواجهة الاشكاليات التي تحول دون ذلك.

٥- تهيئة البيئة التكنولوجية الداعمة لتفعيل تطبيقات التكنولوجيا التى تستهدف الارتقاء بالتعليم داخل المدارس وبالصورة التى تحقق الغايات العليا من تفعيل تطبيقات التحول الرقمي في التعليم.

٢) المتطلبات الخاصة البرامج التدريبية:

١ - تجميع أسماء المعلمين المرشحين في كل تخصص على مستوى الإدارة التعليمية للحصول على الرخصة التعليمية من خلال إخطار المدارس التي يتبعها هؤلاء المعلمون بالخطة التدريبية اللازمة لكل تخصص .

٢ - قيام معلمي كل تخصص بتحديد احتياجاتهم التدريبية من هذه برامج الرخصة التعليمية، وإعلام المعلمين المرشحين للتدريب في التخصص كل حسب نوعية التدريب المرغوب بمكان وزمان انعقاد البرنامج التدريبي قبلها بأسبوعين على الأقل، ليقوم كل معلم مرشح بترتيب أوضاعه الاجتماعية والأسرية .

٣ - قيام إدارات التوجيه الفني بتجميع تقارير المعلمين الذين حضروا البرنامج التدريبي حسب كل تخصص بكاتبة تقرير جماعي عما ارتآه هؤلاء المعلمون من أمور وقضايا من شأنها أن تساعد في زيادة الاستفادة من مثل هذا التدريب في المستقبل من ناحية، وبما يؤدي إلى تلبية احتياجاتهم التدريبية المستقبلية من ناحية أخرى .

٣) المتطلبات المادية:

تتمثل هذه المتطلبات فيما يأتي:

١ - ضرورة توفير شراكة بين المدارس ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصناعة والاتصالات لدعم البنية التكنولوجية للمدارس وتزويدها بأفضل الخدمات الإلكترونية الخاصة بالمجال التعليمي، والاشراف على صيانتها بطرية مستمرة.

٢ - زيادة الانفاق من قبل الجهات المختصة على التوسع في نشر ثقافة التعليم من الإلكترونيات والبرامج التي تقدمها وتحقق من خلالها الإثارة التعليمية.

٣ - تطوير نظم عمل المدارس بحيث تتحول إلى منتجات في التكنولوجيا من خلال دعم عمل تطبيقات التحول الرقمي لتطوير، وذلك لتوفير موارد تسمح للمدرسة بأن تكون أنظمتها التعليمية رقمية.

٤ - توفير الدعم المادى لأعمال الصيانة والأعطال بصفة مستمرة تحسين خدمات الصيانة للأجهزة بالتواصل مع الخبراء، والتواصل مع من يمكنهُ إدارة البيانات والتحليلات الفعَّالة إضافة إلى تطوِّر طرق شراء الأجهزة الجديدة.

٤) متطبات خاصة بالتنمية المهنية

١ - تعميق البناء الديمقراطي وترسيخ حقوق الإنسان في وجدان المعلمين و ذلك من خلال المشاركة الجادة الصادقة، والتي يظهر فيها كل معلم قدراته على الالتزام بقيم و تقاليد مجتمعه .

٢ - تحقيق شعار التعليم للجميع من خلال إتاحة الفرص التعليمية أمام جميع أفراد الشعب وفق ميولهم واتجاهاتهم بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو جنسهم أو عرقهم أو دينهم.

٣ - تغير النظرة إلى المعلم من كونه موظفا ينفذ السياسة القومية إلى كونه معلما محترفا ذا استقلالية ديمقراطية، قادرا على تحديد احتياجاته و تطوير عمليات نموه المهني وفق مشاريع مدرسية تتيح له قدرا من الحرية في تدريس مادته، ولن تتحقق هذه الحرية للمعلم ما لم يشعر بالأمن المعنوي والمادي الذي لا يتوفر إلا من خلال توفير الحياة الكريمة والديمقراطية له .

٥) متطلبات تتعلق بالجانب الإداري:

ويتضمن هذا المكون مجموعة من الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى وعي مديري المدارس الثانوية باستخدام تطبيقات التحول الرقمي، وفهم أهميتها ودورها في تحسين أداء المدير، **ومن بين هذه الإجراءات والبرامج ما يلي:**

١- تنظيم زيارات ميدانية للمدارس التي تعتمد على التحولات الرقمية في التعليم.
٢- تفعيل إدارة المدارس الثانوية إلى الاتصال الرقمي في كافة الخدمات التي تؤديها.
٣- إنشاء حسابات رقمية للطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية تحت إشراف الإدارة المدرسية.

٦) المتطلبات الأخلاقية:

لما كانت فلسفة الرخصة التعليمية تتطلب التعامل الرقمي لأنها تنظر إلى التعامل مع المستقبل من خلال انتشار الأتمتة فإنها تدعو الأنظمة التعليمية للتكيف معها، **الأمر الذى يتطلب من التعليم داخل مراحل التعليم قبل الجامعي وضع مجموعة من المتطلبات الأخلاقية، تتمثل فيما يلي:**

١- استخدام تطبيقات التحول الرقمي بحيث تتوافق مع الحقوق الأساسية؛ من خلال التوعية بضرورة التغيير في فلسفة التعليم لمواكبة روح العصر، وتثقيف المعلمين بثقافة الرقمية؛ لتسهيل الحصول على الرخصة التعليمية.
٢- تطوير النقاش التعليمي حول التحولات الرئيسة في العصر الحالي، مع وضع مبادئ لضمان استخدام التطورات التكنولوجية الرقمية وتسهيل مواكبة التطورات المهنية للمعلمين.
٣- تثقيف مختلف المنتسبين للتعليم قبل الجامعي بمفهوم التحول الرقمي في التعليم، وأهميته داخل التعليم المدرسي؛ واستخداماته لتسهيل تبنيها في عمل وتطوير الخدمات بالمؤسسة التعليمية وفق رؤي التعليم الذكي الذي أصبح سمة من سمات العصر الحالي.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١. أحمد عبد الرحمن الهادي (٢٠١٨) :" واقع تمهين التعليم عالمياً في ضوء بعض التجارب المعاصرة"، **مجلة القراءة والمعرفة**، العدد١٨، سبتمبر
٢. أماني شريف محمد (٢٠١٩) : "تصور مقترح لتطوير برامج التنمية المهنية بالأكاديمية المهنية للمعلمين لتلبية متطلبات الترخيص في ضوء خبرات بعض الدول، **مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط**، العدد٢، المجلد ٣٥، فبراير.
٣. الدرايسه، صالح عبدالله (٢٠٢١) : **التعليم الرقمي واستراتيجيات عملية وأدوات رقمية** (الأردن، دار الأيام للنشر،).
٤. الغامدي، أماني خلف (٢٠١٨) : التوجه نحو رخصة مزاولة مهنة التعليم في ضوء بعض التجارب العالمية، **مجلة العلوم** الانسانية، جامعة بابل بغداد، العدد٤، المجلد 2.
٥. الملحي، خالد بن مطلق: (٢٠٢١). قياس مستويات الكفايات الرقمية لمعلمي التعليم العام في مجال التحول الرقمي، **المجلة التربوية**، جامعة سوهاج، المجلد (٨٧).
٦. المهدي، مجدي صلاح (٢٠٢٣): المعلم والاحترافية المهنية في عصر المعرفة (القاهرة، المركز الأكاديمي العربي للنشر).
٧. الميعان أحمد (٢٠٢٢) :" مدى توافر بيئة عمل حافزة لمعلم اللغة العربية المبتدئ وأثرها على النمو المهني لدية"، المجلة التربوية جامعة الكويت، العدد ١٠٥، المجلد٢.
٨. بدوي، محمود فوزي (٢٠١٣): **التربية وإعداد المعلم العربى إرهاصات العولمة والتحديات المعاصرة**، (الاسكندرية، دار التعليم الجامعى للنشر)

٩. بدوي، فوزي محمود (٢٠١٦) :" رؤية استشرافية للمدرسة الجاذبة من وجهة نظر الطالب والمعلم والخبير التربوي"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ٩٧، أكتوبر.
١٠. حسن، نادية السيد (٢٠١٩) : "تفعيل دور التنمية المهنية في تحقيق التميز المهني للمعلم تصور مقترح"، مجلة مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والعاملين، جامعة بنها، العدد٥، الجزء ٢، أبريل.
١١. حراصي، راشد بن على : فاعلية دور المعلم الأول بوصفة مشرفا مقيما في مدارس التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والآداب، جامعة نزوي،٢٠٢٢.
١٢. حربي ، أسماء إبراهيم (٢٠١٨) : "تصور مقترح لرخصة المعلم بالتعليم الشامل وفق رؤية ٢٠٣٠"، **مجلة التربية الخاصة والتأهيل**، العدد٢٤، المجلد٦، الجزء ٢،.
١٣. حفيظ، عبدالهادي عجمي (٢٠١٧) :" تحسين أداء قيادات المركز الوطني لتطوير التعليم بدولة الكويت في ضوء إدارة التميز"، مجلة كلية البنات، جامعة عين شمس،العدد١٧، المجلد٤.
١٤. حلمي محمود عبد الكريم (٢٠٢٣): معايير منح الترخيص المهني لمزاولة مهنة التعليم بالتعليم الثانوي العام في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، **مجلة كلية التربية، جامعة المنيا**، العدد الأول، المجلد ٣٨، يناير.
١٥. حمور، إيمان زكريا (٢٠٢٣): "تطوُّر الأداء الإداري في التعلِم قبل الجامعًي في مصر على ضوء خبرات بعض الدول "دراسة مقارنة"، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، العدد ٣، المجلد٥.
١٦. خولة، عبدالله المفيز (٢٠٢١): " تحديات التحول الرقمي □ المدارس المطبقة لبوابة المستقبل □ المملكة العربية السعودية"، **مجلة كلية البنات، جامعة عين شمس**، العدد ٤، المجلد ٣٣.
١٧. دغسان، ابتسام رمضان (٢٠٢٣) :" واقع تطبيق الرخصة المهنية لمعلمي ومعلمات الدراسات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية"، **مجلة بن خلدون للدراسات والأبحاث**، العدد ١١، المجلد٣.
١٨. رمضان، منال محمد (٢٠٢٢) :" متطلبات تطوير التنمية المهنية المستدامة لمعلمي الصفوف الأولى بالمرحلة الابتدائية في ضوء منظومة التعليم الجديد "٢,٠" في مصر"، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، العدد٢، المجلد٤.
١٨. سالم، فايزة بدر (٢٠٢٣) : تطوير التنمية المهنية لمديري مدارس المرحلة الابتدائية بدولة الكويت في ضوء المداخل الإدارية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس.
١٩. صالح، عيده محمد (٢٠٢٤) :" معايير الرخصة المهنية التخصصية وانعكاسها على الأداء التدريسي لمعلمي ومعلمات الرياضيات بمحافظة بيشة" **مجلة البحوث التربوية**، جامعة بغداد، العدد ٨١.
٢٠. عايض ذياب العجمي (٢٠٢٣) : "الممارسات الإشراقية الحديثة لمديري المدارس وعلاقتها بالتنمية المهنية لمعلمي مدارس التربية الخاصة بدولة الكويت"، **مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس**، العدد ٤٧، الجزء الأول.
٢١. عباس، بشير العملاق (٢٠١٢) : **الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات** (العين: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠١٢).

٢٢. عويجي، محمد إبراهيم (٢٠٢٢) : الرخصة المهنية التعليمية المعايير التربوية (الرياض، مكتبة جرير، ٢٠٢٢).
٢٣. عيد أحمد رمضان (٢٠١٩) : " الكفايات والأدوار المستقلبية للقائد المدرسي"، مجلة الإدارة التربوية، **الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**، العدد ٢، السنة ٤.
٢٤. ليو جيان وآخرون (٢٠١٧) :" التعليم من أجل المستقبل التجربة العالمية لتطوير مهارات وكفاءات القرن الحادى والعشرين، مؤتمر القمة العالمى للابتكار فى التعليم (الدوحة، مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع- ١٤-١٦ نوفمبر).
٢٥. محمد على حاجي (٢٠٢٢) :" متطلبات تعزيز التدريس والتعلم باستخدام الأجهزة الرقمية بالمرحلة الابتدائية في ظل تحديات جائحة كورونا بدولة الكويت"، **مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق**، العدد ١١٧.
٢٦. مزكي، جمال الدين (٢٠١٧) : إعداد المعلم وتطويره المهني في ضوء المتطلبات التربوية المتجددة(مؤتمر نحو رؤية عصرية لواقع التحديات، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ١٥- ١٦ نوفمبر).
٢٧. قاسم محمد قحوان: **التنمية المهنية لمعلمي التعليم الثانوي في ضوء معايير الجودة الشاملة** (الأردن دار الغيداء، ٢٠١٧)
٢٨. هارفي سيلفر: **المعلم الاستراتيجي اختيار الاستراتيجيات المناسبة** (الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج)
٢٩. وليد محمد أكبر (٢٠٢٢):" دور مجتمعات التعلم المهنية في تحسين التعليم الثانوي بالكويت دراسة ميدانية"، **مجلة كلية التربية، جامعة حلوان**، العدد ٢، يونيو.
٣٠. نجيب، أحمد فرج (٢٠٢١) :" تطوير الأكاديمية المهنية للمعلمين في ضوء معايير الترخيص"، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، العدد ٤، المجلد٣.
٣١. يوسف خالد الكندري ، وخالد، بدور صعقبي (٢٠٢٣) : تصور مستقبلي لتفعي وتمهين التعليم بدولة الكويت، مجلة كلية التربية، جامعة حلوان، العدد ٣، نوفمبر.

المرجع الأجنبي

1. Eletrebi, Howida (2015): License for Professionalizing Education in Egypt as A Way for Professionalizing Teacher's Job International **Journal of Instructional Technology and Educational Studies**, VO.2, January 2015.
2. Judy Goldenberg: (2018)" School Climate, Classroom Climate, and Teaching Quality: Can Excellent Students Unravel this Connection" International Journal for Talent Development and Creativit, NO.5, August,
3. Kelly, Swindlers &Colby, Kervick (2020):" Examining the Perspectives of Elementary Education Teachers"، **the Journal OF special education apprenticeship**, VO.8.
4. Nancy J. Bangel (2022): Professional Development of Preservice Teachers: Teaching in the Super Saturday Program Journal for the Education of the Gifted, NO.8,.

5. Singha, Sovan (2023) : Professional development of teacher and professionalism in teacher education**, International Journal of Applied Social Science**, VO.5, August, 2022,
6. Solar, Rocco Training Digital Competencies in Future Primary School Teachers: A Systematic Review" Journal of education science, NO.5,.
7. TONY, Bush: Educational leadership and management: theory, policy, and practice, South African Journal of Ed